التعبير والغرض من هذا البحث رد ما ذكره الخطائي من كون الباطل الحصر في الاخص فيما
اذا كان بينهما عموم مطلق ومن كونهما كليهما فيما اذا كان بينهما عموم من وجه اختيار
قوله لما ابطل الجزء الايجابي وهو ثبوت الارتفاع بالمطابقة للاعم وهو يقال الا ال
ج لا ابطال الايجابي السلبي على عكسه فانهما متنافيان فكل يبطل الاخر فلا بد من
مرجح الا ان يقال الايجابي اولى من السلبي لانه المعتبر والاصل في الحكم والمنظور اليه
ابتداء ولانه ينقطع بالايجاب هنا في الجملة ولا ينقطع بالسلب في الجملة ثم قوله
الجزء السلبي وهو عدم ثبوت الارتفاع بالمطابقة لغيره الا الاخص قوله
لا ابطال الثاني اي اما الجزء الايجابي من الحصر في الاخص فلا يبطل السلبي من
الحصر في الاعم فيتامل قوله يبطل الجزء السلبي من الحصر لمنافاته للجزء الايجابي من
الحصر في الاعم المفهوم عند الفهم قوله ويكذب الجزء اي السلبيان لمنافاة كل واحد
منهما للجزء الايجابي في الحصر المقابل له المفهوم عند الفهم واعلم ان عبارة الش
رح التي اشار اليها المحشي ما نصه والا لما صدق انه لا يرتفع الا بالمطابقة للاعتبار
المناسب ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتامل انتهى بقوله والا
صدق الجمعاء لما صدق نقاد ان الحصران وذا الوطادة مكذبهما او كذب احدهما ذلك
موافق لقول المطول وهو المبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر انتهى وقوله وفيه نظر
اشار اليه هنا بقوله فليتامل ووجه السيد النظر بان الحصر في الاعم من وجه او
مطلقا لا يوجب تناول جميع افراده حتى يلزم بطلان الحصر في الاخص او الحصر في الا
ما بينه وبه يظهر ان المحشي لم يتعرض لوجه النظر المعبر عنه هنا بالتامل الا ان
ان يكون قد تعرض له لكنه سقط من هذه النسخة ويحتمل ان يكون البحث الذي ذكره
بيانا لوجه النظر فيكون التنظير فيما اراده بقوله والا لما صدق الخ من بطلان
الحصر في على التعيين او كلاهما فليتامل ثم وقال في حواشي الشرح بعد ان نقل
السيد للنظر ويجاب بان هذا كله صحيح بالنظر الى مفهوم الحصر لكنه نظر في
ليل الى الواقع وهو ان الارتفاع لازم الوجود في الواقع مع المطابقة لمقتضى الحال
ومع المطابقة للاعتبار المناسب وحينئذ وعلى تقدير العموم المطلق يبطل الخ

في الاخص وعلى تقدير العموم من وجه والتباين يبطل الحصران وذا لو كان مع فتامل
قوله يعني الاطلاق والخ به يندفع ما قيل ان التسمية في مواضع فلا يوجب
بالكثرة ووجهه انه جامع انه يعني الاطلاق ومن الاطلاق ويوجبها بالكثرة وليس شيئا
واحدا قوله واما تانيث الخ يحتمل ان المعنى واما مراعاة تانيث المصدر في صفته
بان تونث كما ان يقال امنا كثيرة فقوله في الصفة كانه احتراز عن تانيث لفظه
كضربة فانه لا اشكال في الالتفات اليه بحسب المقصود بل هو يكون باعتبار التسمية
وقوله فهو لا يلتفت اليه اصولا لكنه تكلف لا وجه له خلافه ولذا لم يلتفت له
الشارح ثم قوله كما صرح به السيد الخ عبارة المفتاح في اول الفن المذكور وهي
ان محاولة ايراد المعنى الواحد الى اخرها غير ممكن انتهى فقال السيد في شرحه واما
ترك التانيث في غير ممكن مع كونه خبرا عن المحاولة اما لان المقصود كون ما يراد
المذكور غير ممكن الا انه اقحم لفظ المحاولة مبالغة وتنبيها على ان طلب المحاولة
من العاقل لمحال واما لان تانيث المصادر مما لا يلتفت اليه لكونها مؤولة بان
الفعل مع ان واما انه جعل الفعل ممكن في عداد الاسماء انتهى قوله اي مجرد ان في
تيسير الكر بين بالعد تنصيص على دخول الاسهل في البلاغة خلافا لما في
نهاية الايجاز ومجرد التعبير بالطرف لا تنصيص فيه لان طرف الشيء بحسب المعنى
المتعارف نهايته وما ينتهي به الشيء غيره وان نقل عن الشارح في حواشي المطول
عن قول المصنف واسفل وهو ما اذا غير الخ حيث فسر ما يقرب انه صرح بذلك
تنبيها على ان الاسفل من البلاغة للرد على نهاية الايجاز فقوا عنه عليه بما
ذكرنا واحتاج بعضهم في دعوى دخول الاسفل الى انه المناسب لدخول الاعلى
فيها قوله اي امتوا حيث عبر بالطرف قوله مقتضاه انه لا يكون القريب الخ
عبارة الفناري واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الايجاز لا يتناول
الرتبة الاولى بل لا يتناول الا المراتب التي بعد المرتبة الوسطى لان القريب من
النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل الته
التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان دلالة الافراد على النوع من الاحكام التي لا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)